



1111 عدد رجال القضاء والنيابة العامة منهم 730 كويتياً و381 غير كويتيين بنسبة 66٪ حتى نهاية العام القضائي 2019/2018

- «مخاصمة القضاء» لا يتضمنه مشروع تنظيم القضاء ومحل قانون المرافعات وسنبدي وجهة نظر «الأعلى للقضاء» في هذا الشأن عند عرض المشروع
- إدارة تنفيذ الأحكام نفذت أكثر من 68 ألف حكم وأعلنت 144 ألف حكم خلال العام القضائي 2019/2018
- أساليب للتخفيف عن المراجعين منها إيداع مبالغ النفقات المحكوم بها مباشرة في حساب المحكوم لهم وربط حسابات المدينين مع المبالغ المحكوم بها
- إنشاء إدارات تنفيذ لأحكام الأسرة في كل محافظة وبدء العمل في صندوق الأسرة وفق الضوابط الصادرة بها قرارات وزارية
- الأصل أن الأحكام القضائية تصدر لتطبق ولا يقبل أن يكون العفو العام عن عناصر من عناصر التعاطي السياسي أو الفئوي والعفو الخاص حق مقرر لصاحب السمو بقدره وفق رؤياه السيدة



■ قانون تنظيم القضاء يقرر ميزانية خاصة للقضاء ويعتمدها المجلس الأعلى للقضاء

لجنة برئاسة أحد كبار رجال القضاء لتطوير العمل في المحاكم

يرتبط التكويت بتطوير العمل في المحاكم والنيابة العامة، بعد أن توسعت دور العدالة وأنشأت ثلاثة مبان حديثة لمحكمة الغروانية وحولي والجهراء، وبدأ العمل فيها، فضلاً عن مبنى محاكم الاحمدى ومبنى قصر العدل الجديد الذي يوشى العمل به، ومبنى النيابة العامة الجديد الذي تم الانتقال اليه فعلاً وما تحتويه تلك المباني من تجهيزات حديثة تلبى متطلبات العمل القضائي وتحفظ له خصوصيته، وما أكب ذلك من جهود تحسين الخدمة وتقليل الاتصال المباشر بين موظفي المحاكم والمتقاضين من

مجلس الوزراء أحال إلى مجلس الأمة مشروع تعديل قانون تنظيم القضاء

سابق لمجلس الوزراء ان احال الى مجلس الأمة مشروع قانون بتعديل احكام قانون تنظيم القضاء وعرض المشروع على المجلس الاعلى للقضاء، والمبادرة الى تعديل القانون، وسنبدى في تعديل قانون المرافعات، وسنبدى وجهة نظر المجلس في هذا الشأن عند عرض المشروع.

تنفيذ أحكام محكمة الأسرة يحظى بعناية خاصة

تنفيذ الأحكام التي تصدرها محاكم الأسرة يحظى بعناية خاصة نظراً لطبيعة تلك الأحكام وأرباطها بالجانب الأسري المعيشي، وأشير هنا إلى صندوق الأسرة

ليس من المصلحة وصف الأجهزة الحكومية بالفساد

يجب ان يدرك الجميع انه ليس من المصلحة وصف كل الأجهزة الحكومية بالفساد، والحل للحد من الفساد هو حسن المراقبة والمتابعة في جميع مستويات المسؤولية الادارية والتنظيمية.

إشادة بالمصادقية المهنية التي تميز «الأنباء» والدور الوطني الذي تقوم به

أرحب بدايةً بجريدة «الأنباء» وأحيي القائمين عليها والعاملين فيها على الدور الوطني الذي تقوم به، وأشيد بالمصادقية المهنية التي يتمتع بها العاملون في «الأنباء»، كما أؤكد على أهمية الدور الذي تلعبه الصحافة في تسليط الضوء على بعض



رئيس المجلس الأعلى للقضاء ورئيس محكمة التمييز، ورئيس المحكمة الدستورية، المستشار يوسف المطاوعة

تعالج كثيراً من أوجه الفساد والتي تشكل جرائم جنائية مثل الرشوة واستغلال النفوذ أو التزوير أو الجرائم الواقعة على المال العام أو غسيل الأموال أو المتعلقة بالوظيفة العامة، وتقوم الأجهزة الأمنية بدورها في هذا الجانب بما يمكن معه القول أن جرائم الفساد التي تتعلق بتقويض البناء الاقتصادي والاجتماعي للدولة وتزعزع الثقة والائتمان الدوليين والتي تعتمد على الجريمة المنظمة لا تشكل ظاهرة مقلقة ولم تختبئ اي دراسات ميدانية استشرها، وهي بحالتها الراهنة غير مستعصية على الحل كما انها أمر لا يجب التغاضي عنه.

أريد وصفا قانونيا مناسباً لاقتراح العفو

- التعاون قائم بين جمعية المحامين والمجلس الأعلى للقضاء والمحامون هم الأقدر على اقتراح التعديلات المطلوبة على قانون تنظيم مهنة المحاماة
- «التكويت» لا يعني الاستغناء عن الخبرات القضائية من غير الكويتيين بشكل تام وخاصة في محكمة التمييز
- جلسات المحاكم علنية للكافة ويجب ألا تكون ذات طابع إعلامي لارتباط المحاكم الجزائية بالحق الشخصي

- المجلس الأعلى للقضاء هو المختص بشؤون القضاء وغرس قيم الاستقلال والتجرد في نفوس رجال القضاء
- التوسع في تطوير وسائل الإعلان الإلكتروني وأساليبه ورفع الدعاوى إلكترونياً من خلال مقر جمعية المحامين ومستقبلاً من خلال مكاتب المحامين
- مجلس الوزراء أحال إلى مجلس الأمة مشروع قانون بتعديل بعض أحكام قانون تنظيم القضاء يتضمن مزيداً من الاستقلال واستحداث بعض الدرجات الوظيفية في القضاء ونأمل أن يقرّ مجلس الأمة المشروع في دور الانعقاد المقبل
- المطالبة بإعطاء وزير العدل صلاحية مجلس الخدمة المدنية فيما يخص شؤون القضاء كمرحلة أولى لاستكمال استقلال القضاء

وتقييمكم لكثرة الحالات اليومية بقضايا الفساد المعلقة من قبل هيئة «نزاهة»؟
 ● حينما تتعدم الرقابة أو تضعف يطل الفساد بوجهه القبيح، ومكافحة الفساد هي الوسيلة المؤثرة لتحقيق دولة القانون، وهي التزام دولي سعت الكويت الى تنفيذه من خلال الهيئة العامة لمكافحة الفساد (نزاهة) وقانون انشاء تلك الهيئة ولائحته التنفيذية وهو بناء تشريعي أراه محكماً أثمر

مباشرة الهيئة لأعمال على نحو ملحوظ في ظل الإمكانيات والادوات المتاحة، وأؤكد ان التعاون بين الهيئة العامة لمكافحة الفساد والنيابة العامة والقضاء بشكل عام قائم على النحو المطلوب، كما أؤكد في الوقت ذاته ان التشريعات الجزائية الكويتية

منهن كل ستة ضمن دفعات الباحثين القانونيين المؤهلين للعمل بالنيابة العامة، والتجارب المقارنة تؤيد هذا الاتجاه، كما ان التفكير في إنشاء هيئات قضائية أو إدارية جديدة مثل النيابة الادارية وهيئة قضايا الحكومة أصبح أمراً وارداً وهي جهات يمكن ان تشغلها المرأة بكفاءة.

ماذا عن دور المجلس الأعلى للقضاء في التشريع؟
 ● استناداً للمادة 50 من الدستور التي تقرر استقلال السلطات مع التعاون فيما بينها وعملاً بالمادة 71 من قانون تنظيم القضاء بعد المجلس الأعلى للقضاء في بداية شهر أكتوبر من كل عام تقريراً يتضمن ما أظهرته الأحكام القضائية وقرارات الحفظ الصادرة من النيابة العامة من نقص في التشريع القائم أو قصور أو غموض فيه وما يراه المجلس لازماً للتهوض بسير العدالة، وهذا التقرير يرفع لوزير العدل الذي يعرضه على مجلس الوزراء لاتخاذ الخطوات اللازمة لسد أوجه النقص، كما ان المجلس الأعلى للقضاء رغم انه ليس جهة استشارية - بيدي رأيه في مشروعات القوانين أو الاقتراحات التي يطلب رأيه فيها على نطاق التعاون بين السلطات.

المعالجة الأمثل الآن لقانون تنظيم مهنة المحاماة المعدل، هل تؤيدون الوضع الحالي واستكمال خطوات تطبيقه، أم تطالبون برد القانون أم تقترحون إحالته إلى المحكمة الدستورية؟
 ● المحامون هم الاعوان للقاضي في الوصول الى الحق وتحقيق العدالة، فلذلك إفاءة النظر في قانون المحاماة بين فترة وأخرى ضرورة تستدعيها طبيعة مهنة المحاماة، والمحامون هم الأقدر على اقتراح التعديلات المطلوبة على القانون وهم المعنيون بذلك دون غيرهم مع التاكيد ان التعاون بين جمعية المحامين والمجلس الأعلى للقضاء قائم والتنسيق مستمر بما يحمي قانون المحامين ويسهل أداء مهمتهم وضمان المحاكمة العادلة وتحقيق جميع أوجه الدفاع التي يبديها المحامون. تقييمكم جهود مكافحة الفساد في البلاد